

أداء فواعل الحكم الراشد في تحقيق المتطلبات التنموية المحلية.

The Performance of Good Governance Actors in Achieving Local Development Requirements.

برقوق يوسف*

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس، الجزائر

berkoukyoucef@gmail.com

- تاريخ الإرسال: 2021/08/09 - تاريخ القبول: 2021/11/11 - تاريخ النشر: 2021/11/13

الملخص: تعتبر الحكومة أن التنمية الاجتماعية، كإستراتيجية وطنية طويلة الأجل تمثل أكبر التحديات، وتسعى إلى توليد الاستقرار والتقدم في المجال الاقتصادي عن طريق التنمية المحلية. ويتعلق الأمر هذا بمشاركة المجتمعات المحلية والتعاون بين القطاعات في إطار الشراكة، واللامركزية والتكامل بين الأنشطة، والتشريعات وتنظيم نظام المعلومات والرقابة.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد - التنمية المحلية - القطاع الخاص - منظمات المجتمع المدني..

Abstract: As a long-term national strategy, the Government considered social development to be the greatest challenge and sought to generate economic stability and progress through local development.

Institutional difficulties consist primarily of organizational and operational problems relating inter alia to community participation, intersectoral collaboration with health care partners, decentralization, integration of activities, legislation, regulation of the information system, and monitoring.

Keywords: good governance - Local Development - private sector - civil society organizations.

* المؤلف المرسل: برقوق يوسف

مقدمة:

تستلهم الأساليب الإنمائية الاقتصادية والمالية الدولية والإقليمية والمهيمنة من تبادل الأدوار في عملية التنمية الاقتصادية بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشراكة فيما بينهم لاسيما بين الدولة والقطاع الخاص ولكن هذه النماذج من الشراكة لم تتجح في العديد من الدول النامية لأسباب عديدة.

الحكم الراشد ما هو إلا ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلاد على جميع المستويات، ويتضمن الحكم الآليات المعقدة والعمليات والمؤسسات المتطورة التي من خلالها يستطيع المواطنون والجماعات التعبير عن مصالحهم وحاجاتهم، وممارسة حقوقهم وواجباتهم القانونية وحل خلافاتهم، كما هو انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة، تجلت في التغير الذي طرأ في طبيعة دور الحكومة، والتطورات المنهجية والأكاديمية، وتدخل فواعل ومعايير جديدة في إدارة شؤون المجتمع

إن التنمية المحلية ليست إلا ذلك التفاعل الرشيد بين المجهود الشعبي القاعدي والحكومي والخاص لتنظيم الخيارات العامة وفقا لمبادئ الديمقراطية التشاركية ويشكل تمكين الأفراد ومنظمات المجتمع المدني من المشاركة الميدانية ضمن مسارات إعداد القرارات والتدابير المتعلقة بالتنمية المحلية إحدى الضمانات الأساسية لتحقيق الديمقراطية المحلية.

الإشكالية :

وعلى ضوء ما سبق، تتطلق الدراسة من إشكالية محورية نطرحها من خلال أداء كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال التنمية.

إلى أي مدى ساهمت هذه الفواعل في تحقيق التنمية المحلية.

وللإجابة لمختلف جوانب الإشكالية تم استخراج التساؤلات الفرعية التالية :

-ماذا يقصد بفواعل الحكم الراشد والتنمية المحلية.

-ما هي الجهود الحكومية المبذولة في سبيل تحقيق التنمية المحلية.

-ما هي ادوار الفواعل الأخرى المساهمة في إعادة بعث التنمية .

-ما هي الصعوبات التي تواجه العمل التنموي.

أهمية الموضوع

يعتبر هذا الموضوع من المواضيع التي تحتل الصدارة في التقارير الصادرة عن المنظمات العالمية والإقليمية والدراسات الجامعية والمليقيات الدولية والوطنية، باعتباره يعالج أحد أهم الآليات لتحريك النشاط التنموي الاقتصادي وصلته المباشرة بالمتطلبات التنموية للمواطنين، ونظرا لفشل القطاع العام في مساهمة هذه المتطلبات وظهور فواعل أخرى لها دور مكمل للقطاع العام بفضل مجموعة من العوامل المساعدة على ذلك.

أهداف الموضوع :

تتلخص أهداف بحثنا في الجوانب التالية :

- تقديم رؤية علمية حول مختلف فواعل الحكم الراشد التي ساهمت في التنمية المحلية.
- تحليل الوضعية التنموية المحلية التي يمكن استخلاصها من خلال الوقوف على المؤشرات والآليات المختلفة لفواعل الحكم الراشد.
- إبراز التحديات التي تواجهها الفواعل وتعيق تحقيق التنمية المحلية.

منهج الدراسة

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره يناسب أكثر موضوع بحثنا وذلك من خلال جمع البيانات والإحصائيات وتحليلها للتعرف على مختلف فواعل الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية من الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتحليل كل قطاع وتحديد مدى دوره في تحقيق المتطلبات التنموية وأهم المعوقات التي تواجهها

بالإضافة إلى الاستعانة بالمنهج التاريخي والذي من خلاله يتم تحليل وتفسير الحوادث التاريخية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل ويظهر ذلك من خلال تبين أسباب ظهورها وعوامل تطورها.

سنحاول من خلال هذا المقال التطرق إلى أدوار فواعل الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية، ودواعي هذا التدخل لكل من الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وكذلك الآليات التي يعتمد عليها كل فاعل من هذه الفواعل لتحقيق ذلك.

ويحتوي هذا المقال على النقاط التالية :

المحور الأول : دور الهيئات المركزية واللامركزية في تحقيق التنمية

المحور الثاني : دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية

المحور الثالث : دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية

1- دور الهيئات المركزية واللامركزية في تحقيق التنمية

في هذا الإطار المطلوب من الدولة كطرف أساسي ومحوري وفاعل في عملية التنمية أن توفر الإطار الملئم التشريعي الذي يسمح بدعم الحقوق الفئات الضعيفة ذلك بالحفاظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية، والحفاظ على الصحة العامة والحفاظ على النظام والأمن والانسجام الاجتماعي، والعمل على تكريس مشاركة المواطنين في التنمية المحلية من خلال الشراكة مع الإدارة المحلية في تسيير شؤونهم، وخلق النظم القانونية تعمل بصورة سليمة وصحيحة وبكل شفافية، فوجود الثقة تؤدي إلى زيادة الشرعية السياسية.

1.1 - دور الهيئات المركزية:

سعت الدولة الجزائرية إلى تحقيق وتيرة من الإصلاحات الاقتصادية ابتداء من سنة 1989 وقامت بالتحول من نمط الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق بتكريس مجموعة من القوانين الرامية لتحرير التجارة الوطنية وتشجيع الاستثمار المحلي أو الأجنبي

كما وقعت الجزائر على خلاف الدول النامية اتفاقيات قرض وتعاون مع كل من مجموعة البنك الدولي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات¹، ومن ميزات هذه الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية الضغوطات بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، بوضع آليات تشريعية تمكن الدولة من تكريس دورها كمراقب ومنظم لاستقرار الاقتصاد الوطني، وكذا فتح حدودها الاقتصادية للاستثمار الأجنبي والمحلي².

وما يلاحظ على الجزائر وغالبية الدول النامية أنها لم تحقق النتائج المطلوبة من علاقتها مع الصندوق النقد الدولي إذ زادت لهذه الدول مشكلة المديونية التي فاقت الأوضاع أكثر، لذلك فهذه الرئيسة من هذه الشراكة بقي بعيد المنال لعدم الاستجابة لطموحات الشعوب

¹ - نتيجة عن انخفاض أسعار البترول وتبعية الاقتصاد الوطني لتسعيرة المحروقات في الأسواق الدولية

² - شراري فاروق، مقتضيات الحكم الراشد :عوامل تحقيق التنمية المحلية المستدامة، أطروحة مقدمة من أجل الحصول على شهادة الدكتوراه جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية، 2019، ص69.

أمام هذه المشاكل وضعت الجزائر حد للعلاقة مع المؤسسات المالية الدولية، والتركيز على تعزيز تنافسية القدرات المحلية من خلال:

- تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية
- تنمية القطاعات الحيوية عبر تكريس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري.
- سياسة التخطيط الاقتصادي الوطني من خلال إستراتيجية التنمية المحلية
- تشجيع سياسة الإنفاق العام

جاءت هذه الاستراتيجيات لدفع عجلة النمو متزامنة مع الاستقرار المالي الذي عرفته الجزائر منذ سنة 2001 بارتفاع أسعار البترول مرتكزا على زيادة الإنفاق العام بتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي من خلال رصد أغلفة مالية للقيام بالمشاريع الجديدة لاسيما التنمية المحلية فهي تسعى جاهدة لتطبيق سياساتها التنموية في شتى المجالات.

شرعت الجزائر في انتهاج برامج استثمارية عديدة نذكر منها:

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 / 2004)

هو برنامج استثماري وضعته الحكومة الجزائرية خلال الفترة 2001 إلى غاية 2004 يهدف إلى إنعاش مختلف القطاعات، حيث خصصت له الدولة غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دينار.³

وتم توزيع المبالغ المستثمرة في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001 إلى غاية 2004:⁴

- قطاع أشغال كبرى وهياكل قاعدية سنة 2001 كانت 100.7 أما 2004 فكانت 2.0 بنسبة 40.1

- تنمية محلية و بشرية سنة 2001 كانت 71.8 أما 2004 فكانت 6.5 بنسبة 38.8

- الفلاحة والصيد البحري سنة 2001 كانت 10.6 أما 2004 فكانت 12.0 بنسبة 12.4

³- راجع بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الأربعاء 25 أبريل 2001، متوفر على الموقع الإلكتروني:

www.el-mouradia.dz/arabe/president/communiqués/recherche.htm

⁴- المصدر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001"

- دعم الإصلاحات سنة 2001 كانت في حدود 30.0 وفي 2002 كانت 15.0 وفي 2004 غير موجود بنسبة 8.6 .

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 / 2009)

على غرار برنامج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 / 2004) سطرت الدولة الجزائرية برنامج آخر بغلاف مالي قدر ب 9.680 مليار دينار لدعم وتكملة مختلف البرامج والتمويلات المتبقية في البرنامج السابق⁵.

وتم توزيع المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي⁶

- قطاع تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ 1908.5 مليار دج بنسبة 45.5

- قطاع تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ 1703.1 مليار دج بنسبة 40.5

- قطاع دعم التنمية الاقتصادية بمبلغ 337.2 مليار دج بنسبة 08

- قطاع تطوير الخدمة العمومية بمبلغ 203.9 مليار دج بنسبة 4.8

- تطوير تكنولوجيات الاتصال بمبلغ 50 مليار دج بنسبة 1.1

-المجموع 4202.7 مليار دج بنسبة 100.

ج- البرنامج الخماسي للتنمية (2010 / 2014)⁷

برنامج تم تسطيره من قبل الدولة الجزائرية كدعم لكلا البرامج السابقة سمي ببرنامج الاستثمارات العمومية (2010 - 2014) يمثل تصورا لنفقات بمبلغ 286 مليار دولار يشمل برنامج جاري إلى غاية 2009 بمبلغ 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع الجارية إنجازها، وبرنامج جديد بمبلغ 155 مليار دولار من أجل مشاريع جديدة.

وتم توزيع المبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي العمومية (2010 - 2014) : ⁸

⁵ راجع بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الإثنين 03 أكتوبر 2005 ، متوفر على الموقع الإلكتروني : www.el-mouradia.de/arbe/president/communiqués/recherche.htm

⁶ انظر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

راجع بيان مجلس الوزراء 24 ماي 2010 ، متوفر على الموقع الإلكتروني : www.el-mouradia.de/arbe/president/communiqués/recherche.htm

⁸ - فرحات عباس، سعود وسيلة، عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 ، مجلة الاتصال والقانون، العدد الأول / جوان 2018، ص72.

أداء فواعل الحكم الراشد في تحقيق المتطلبات التنموية المحلية

1-قطاع برنامج تحسين ظروف معيشة السكان : المبلغ المخصص له 9903

-السكن المبلغ المخصص له 3700

-التربية.التعليم العالي .التكوين المهني_ المبلغ المخصص له 1898

-الصحة المبلغ المخصص له 619

-تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية المبلغ المخصص له 1800

-باقي القطاعات المبلغ المخصص له 1886

وهذا كله بنسبة إجمالية 45.42

2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية المبلغ المخصص له 8400

-قطاع الأشغال العمومية والنقل المبلغ المخصص له 5900

- قطاع المياه المبلغ المخصص له 2000

- قطاع التهيئة العمرانية المبلغ المخصص له 500

وهذا كله بنسبة إجمالية 38.52

3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية المبلغ المخصص له 3500

-الفلاحة والتنمية الريفية المبلغ المخصص له 1000

-دعم القطاع الصناعي العمومي المبلغ المخصص له 2000

-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل المبلغ المخصص له 500

وهذا كله بنسبة إجمالية 16.05

يهدف هذا البرنامج إلى:

-تحسين التنمية البشرية

-مواصلة تدعيم المنشآت القاعدية الأساسية

-تحسين الخدمة العمومية.

-تشجيع إنشاء مناصب الشغل.

-تطوير اقتصاد المعرفة

-المساهمة في عملية تهيئة الإقليم بصفة عقلانية

-فك العزلة وتطوير آليات المشاركة الشعبية.

-المساهمة في عملية تحسين وترقية امن الطرق.

-تطوير وترقية النشاطات التجارية .

-المساهمة في تطوير السياحة والصيد البحري.

-المساهمة في خلق مناصب الشغل

د - برنامج توظيف الاقتصاد الوطني(2014/ 2019) :

يعتبر برنامج توظيف النمو الاقتصادي ثاني اكبر مشروع استثماري عرفته الدولة الجزائرية إذ وصلت المبالغ الأولية المحددة لهذا المشروع إلى 21000 مليار دج أي ما يعادل 262.5 مليار دولار أمريكي لمواصلة جهود التنمية الوطنية الذي شرع فيه سنة 2000.⁹

جاء هذا المشروع في ظرف خاص يختلف عن السنوات السابقة التي تميزت وعرفت بالبحبوحة المالية وهي انخفاض أسعار المحروقات ، فعملت الدولة على اتخاذ التدابير الهادفة للتخفيف من الأثر السلبي الناجم عن ذلك وتأثيراته على التوازنات المالية الداخلية والخارجية للدولة، وذلك عبر تبني سياسة الاستغلال الفعّال للموارد المالية وترشيد الإنفاق العمومي، خاصة مع التحسن الذي عرفته المؤشرات الاقتصادية بوصول احتياطي الصرف الوطني 178.98 مليار دج سنة 2014 وتسجيل معدل نمو اقتصادي متوسط.¹⁰

⁹ - خَصَّصَ لهذا الأخير بموجب قانون المالية حساب تخصيص خاص في حساب الخزينة برقم 143 - 302 تحت عنوان " حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توظيف النمو الاقتصادي(2014/ 2019)"

¹⁰ - شرشاري فاروق، المرجع السابق، ص 82

2.1- دور الهيئات اللامركزية:

إذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية، فإن جهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين ومشاركة المواطنين لا تقل أهمية عن ذلك، فالتنمية المحلية العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، ضمن منظومة شاملة ومتكاملة.¹¹

إن الجزائر تعمل بمبدأ اللامركزية باعتباره أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية عبر الإصلاحات المستمرة في كافة المجالات، وجزء لا يتجزأ عن الدولة أي أنها تابعة لها بالرغم من كونها صورة من صور اللامركزية الإدارية إذ تعتبر أسلوب من أساليب التنظيم الإداري¹²

عرفت الإدارة المحلية بأنها " النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية، أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقاها خاضعة لقدر معين من الرقابة في السلطة المركزية ¹³

أ- دور الولاية في مجال التنمية المحلية :

تعرف الولاية بأنها " جماعة إقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية للدولة".¹⁴

تعد الولاية شخصا من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، ويسير الولاية هيئتان :

" المجلس الشعبي الولائي والوالي"¹⁵

¹¹- شويح بن عثمان، المرجع السابق، ص 77

¹²- الذي يعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات الإدارية المنتخبة التي تمارس مهامها تحت رقابة هذه السلطات على المستوى المحلي.

¹³- محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم الجزائر، 2004 ، ص 04.

¹⁴- المادة الأولى من قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012

¹⁵- المادة الثانية من قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012

الوالي هو ممثل رئيس الجمهورية في الولاية حيث يعتبر الموظف السامي المحلي الذي نص الدستور على تعيينه بمرسوم رئاسي من طرق رئيس الجمهورية باقتراح من وزير الداخلية وهو ممثلاً للدولة ومفوض الحكومة على المستوى المحلي من جهة وممثل الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية والقضائية.¹⁶

أما المجلس الشعبي الولائي فهو مجلس منتخب ويعد الهيئة التداولية في الولاية.¹⁷

كما تعتبر الولاية فاعل أساسي في مجال التنمية المحلية، ويتحدد دورها من خلال القانون الولائي، ويمكن تحديد دور الولاية في العناصر التالية:

الصلاحيات التنموية للمجلس الشعبي الولائي

يعتبر المجلس الشعبي الولائي الهيئة التداولية في الولاية وله صلاحيات تنموية عديدة من خلال ما حدده قانون الولاية الذي يعتبر المرجع الرئيسي للصلاحيات التنموية للمجلس الشعبي الولائي، فالولاية تساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذلك حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن.¹⁸

يمرر المجلس قراراته التنموية عبر مداولات التي يجب أن تكون ضمن اختصاصاته المحددة وإلا تكون باطلة. ولهذا يجب أن تكون المداولة صحيحة من حيث اختصاص لكي توافق على نفاذها السلطات المركزية.¹⁹

ويتداول المجلس الشعبي الولائي في :²⁰

الصحة العمومية وحماية الطفولة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

- السياحة

- الإعلام والاتصال

¹⁶- انظر المواد 105-106-110 من قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 ويساعد الوالي في مهامه أجهزة وهيكل الإدارة العامة للولاية منها الأمانة العامة للولاية، المفتشية العامة للولاية، الديوان، رئيس الديوان ورئيس الدائرة.

¹⁷- انظر المادة 12 من قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012

¹⁸- انظر المادة الأولى من قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012

¹⁹-نايلي محمد، الولاية كأداة لتحقيق التنمية المحلية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 02/06، 2017، ص89

²⁰-انظر المادة 77 من قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012

أداء فواعل الحكم الراشد في تحقيق المتطلبات التنموية المحلية

- التربية والتعليم العالي والتكوين
- الشباب والرياضة والتشغيل
- السكن والتعمير وتهيئة الإقليم الولاية
- الفلاحة والري والغابات
- التجارة والأسعار والنقل
- الهياكل القاعدية والاقتصادية
- التضامن ما بين البلديات لفائدة البلديات المحتاجة والتي يجب ترقيةها
- التراث الثقافي المادي والغير المادي والتاريخي
- حماية البيئة
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- ترقية المؤهلات النوعية المحلية.

الصلاحيات التنموية للوالي:

يتمتع الوالي بعدة صلاحيات تنموية يمكن أن نقسمها إلى نوعين :

-صلاحيات الوالي كممثل للولاية :²¹

-صلاحيات الوالي كممثل للدولة ومفوض للحكومة²²

ب - دور البلدية في مجال التنمية المحلية:

ولقد سعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى إشراك البلديات في عملية التخطيط والتنمية المحلية والمتمثلة في برنامج التنمية الصناعية، برنامج نفقات التجهيز المحلي، برنامج التشغيل الكامل، إلا أن المركزية الخانقة وتعددتها أدت إلى صعوبة تنفيذها وربطها لانعدام منهجية العمل الموحد والمتكامل ضمن المخطط الوطني للتنمية.²³

²¹-انظر المواد من-انظر المواد 102-109 من قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012

²²- انظر المواد من-انظر المواد 111-121 من قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012

²³- كراجي مصطفى ، أثر التمويل المركزي على استقلالية الجماعات المحلي في القانون الجزائري، *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية* والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزء 34 ، العدد 02 ص350.

إن البلدية لها مكانة متميزة في التنظيم الإداري الجزائري الذي جعلها محور أي عملية تنمية على المستوى المحلي، وهي الإطار الذي من خلاله يشارك المواطن في تسيير شؤون العامة باعتبارها الخلية السياسية والإدارة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.²⁴

ووفقا لقانون البلديات تعد البلدية على أنها " جماعة إقليمية قاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة"²⁵، والبلدية هي "القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"²⁶

كما نصت المادة 15 من الأمر رقم 10-11 أنه تتوفر البلدية على هيئة مداولة هي المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس البلدية.

ويمكن التعرف على مجال تدخلها في النقاط التالية:

لقد أورد المشرع الجزائري بابا كاملا لصلاحيات البلدية في القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية، إن إيراد المشرع الجزائري بابا كاملا لصلاحيات البلدية كما سبق ذكره بدءا من المادة 103 القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية، قد جاء من باب تحديد الاختصاصات التي يضلع بها المجلس الشعبي البلدي كهيئة تداولية²⁷. فقد تطرق الفصل الأول إلى التهيئة والتنمية : من بين الصلاحيات في هذا المجال تعمل على تنمية ترابها وتهيئته ضمن مخطط قصير ومتوسط وطويل تنجزه وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونيا وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية، ويساهم هذا المخطط في تحديد الوجهة الوطنية للتنمية من خلال حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء والمساهمة في حماية التربة والموارد المائية والسهر على الاستغلال الأفضل لها.

الفصل الثاني تطرق إلى لتعمير والهياكل القاعدية والتجهيز : من بين الصلاحيات يتحتم على كل البلديات أن يكون لها أدوات تعميم PDAU و POS لأجل السيطرة على النمو العمراني الموجود بها وحسب القانون رقم 10-11 على البلدية أن تسهر على مراقبة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن، واحترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية والسهر على الحفاظ على الأملاك العقارية التابعة للأملاك العمومية للدولة.

²⁴ -عمار عوابدي، مبدأ الديمقراطية الإدارية وتطبيقها في النظام الإداري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 29

²⁵ - المادة الأولى للأمر رقم 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بقانون البلديات

²⁶ - المادة الثانية للأمر رقم 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بقانون البلديات

²⁷ -ندير عميرس، البلدية ودورها في التنمية المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 49، جوان 2018، المجلد 1، ص 150

أما الفصل الثالث تطرق إلى نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافية والتسليّة والسياحة

الفصل الرابع النظافة وحفظ الصحة والطرق البلدية

بالإضافة إلى ذلك كله فإن البلدية تساهم مع الدولة ، بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.²⁸

2- دور القطاع الخاص في التنمية المحلية:

أصبح القطاع الخاص الفاعل الأساسي في العديد من الدول في الحياة الاقتصادية، خاصة النامية منها تماشياً مع التطورات الرهنة لتوفير فرص العمل والتخفيف من البطالة. اتخذت العديد من الدول استراتيجيات اقتصادية تتعلق خاصة بخصوصية المؤسسات العامة وفتح المجال لمنظمات القطاع الخاص في العديد من المجالات

القطاع الخاص هو ذلك القطاع المملوك للخواص تتولى آليات السوق توجيهه ويسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.²⁹

كما يعرف انه ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال ووفقاً لاعتبارات الربحية المالية وتتولى آليات السوق توجيهه³⁰

من خلال التعاريف السابقة للقطاع الخاص كفاعل مهم في التنمية المحلية نستنتج أهم الخصائص التي من بينها :

- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

- قطاع مواكب للتغيرات التي تحدث في بيئته

- تحقيق الفعالية في عملية التنمية

- التركيز على المنافسة الحرة

- المساهمة في النمو الاقتصادي

²⁸-المادة الثالثة من للأمر رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بقانون البلديات

²⁹- ياسمين نوري، المرجع السابق، ص22.

³⁰- عبد الرزاق مولاي لخضر، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد09، ص65.

- اتباع أساليب إدارية حديثة
- الكفاءة العالية الأمر الذي يساهم في تحسين الخدمات
- تبرز أهمية القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية في المجتمع المحلي من خلال :
- المشاركة الفعالة في توفير فرص العمل في المشاريع التنموية.
- تحسين البيئة الاستثمارية بجذب استثمارات قطاع الخاص تعود على الدولة بفوائد اقتصادية واجتماعية.³¹
- تحسين مستوى معيشة المواطنين وخفض معدلات الفقر والبطالة محليا.
- المساهمة وطنيا في تخفيض العجز المتفاقم وتقليص الحجم المديونية وتقليص الإنفاق العام للدولة.
- كما ساهم القطاع الخاص في تنفيذ العديد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المحلي باعتباره فاعل يمكن الاعتماد عليه في مسار التنموي حيث ساهم في العديد من الخدمات:
- كالخدمات الصحية التي يمكن أن يتقدم فيها القطاع الخاص.³²
- كما ساهم القطاع الخاص في خدمات التعليم عن طريق إنشاء مدارس خاصة والجامعات تتماشى مع التطورات التي تحدث في العالم .
- نتيجة لعدم قدرة الدولة على تقديم الخدمات النوعية ونتيجة للاختلالات الكبيرة التي عرفها التسيير العمومي للمرفق العام، تشكل تصور حتمي يفيد بضرورة الاستعانة بالقطاع الخاص كشريك فاعل في تحقيق التنمية الشاملة، عن طريق ما يسمى بالخصخصة وبالتالي بات ينظر إلى القطاع الخاص كفاعل أساسي ومكمل لادوار الدولة في تحقيق التنمية المحلية.³³
- 3- دور المجتمع المدني:** لم تعد التنمية مسؤولية الحكومة وحدها، بل تم نقل العديد من الأدوار للإطار التطوعي على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، إذ أصبح يمثل شريكا فاعلا للقطاع الحكومي في تقديم العديد من الخدمات.

³¹ - مولاي لخطر، المرجع السابق، ص 272.

³² - الياس بوعراف عماري، من اجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 07، 2010، ص 72

³³ - احمد باي رؤوف هوسات، المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد العاشر، جانفي 2017، الجزائر، ص 272.

المجتمع المدني كوسيط بين الدولة والمواطن أصبحت تمارس دورها الاجتماعي كقوة مؤثرة في صنع السياسات، إذ أنه لم يعد التركيز على الجانب الاقتصادي في التنمية وإنما امتد ليشمل الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية، وهذا من خلال المدخلات والضغوط التي تمارس على صناع السياسات العامة لبلورة سياسات وقرارات تتلاءم مع مصالح الأفراد والمواطنين، من خلال عدة وسائل واليات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية .

المجتمع المدني هو جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة أي أن المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة ولا تستهدف أرباحا اقتصادية ولكن لها دور سياسي يتمثل في المساهمة في صياغة القرارات من موقعها خارج المؤسسات السياسية.³⁴

لقد كان من الضروري إشراك مؤسسات المجتمع المدني لتجسيد التنمية المحلية كونها فاعلا وشريكا أساسيا في المقاربة التنموية، إذا تسعى إلى تعميق المواطنة وتحسين تاطيرها وتفاعلها مع النسق المجتمعي والسياسي وتحديث آليات تقديم الخدمات للمواطنين وإشراكها في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع التنموية، وهذا ما جعل ايجابية العلاقة بين المشاركة المدنية وارتفاع الأداء الاقتصادي.³⁵

لتصبح بذلك البنية التحتية الاجتماعية للمقاربة التشاركية كإلية وأسلوب تسيير الشأن العام في الجماعات المحلية وهي من أفضل الأطر للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على أصول الديمقراطية التشاركية والعمل الجماعي³⁶

هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في تعزيز دور المجتمع المدني لتجسيد التنمية المحلية³⁷:

- قدرتها على العمل على زيادة تأثير المباشر وغير المباشر على الوعي السياسي وتعبئة الثقافة التشاركية لدى المواطنين، ودفعهم إلى المشاركة في العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هذا في إطار تحقيق التنمية على المستوى المحلي

³⁴ - محمد احمد نايف العكش، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص29.

³⁵ - سيمينة حناش، عبد الكريم كبس، دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد الحادي عشر، عدد الثاني، جوان 2017.

³⁶ - رضوان مجادي، الديمقراطية التشاركية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر، العدد 02، ص816 .

³⁷ - رضوان مجادي، المرجع السابق، ص 817

- تشجيع مبدأ الحوار المجتمعي والتواصل التنموي الذي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني والمواطنين والمؤسسات السياسية والإدارية في الجماعات المحلية

- تفعيل الشراكة مع المنظمات و الجمعيات للاستفادة من خبراتهم في مجال العمل بالديمقراطية التشاركية وتجسيد التنمية المحلية .

- التنسيق الشامل بين تنظيمات المجتمع المدني والبحث في سبل دمج قدراتها وخبراتها لصالح التنمية المحلية

- ترقية المواطنة التشاركية ودعم جهود المواطنين من خلال تنظيم ندوات توعوية وأيام

تحسيسية بضرورة الانخراط في المجتمع المدني وتشجيع العمل الجماعي

- الرصد والمراقبة حيث يساهم هذا الحق في إتاحة الفرص أمام المجتمع للإطلاع على السياسات التنموية المقترحة.

- الضغط والمدافعة وكسب التأييد من اجل الاعتراف بحقوق المواطنين وتأمينها وتنفيذ حملات توعية مستمرة لتعزيز اطر التعاون ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وأفراده وذلك من خلال توفير المعلومات بالاتجاهين³⁸.

- تقديم بعض الآراء والاقتراحات البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي على إيجاد حلول للقضايا والأمور المعقدة والشائكة.

في إطار إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية، جاءت إصلاحات الجماعات المحلية لاسيما البلدية في الجزائر بجملة من الاستجابات لتفعيل مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في تدبير وتسيير الشؤون العمومية.³⁹

وتشجيعا للعمل بآليات الديمقراطية التشاركية، أشارت العديد من المواد قانون البلدية إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإعلام المواطنين بقضاياهم وشؤونهم من التنمية المحلية، واستشارتهم حول خيارات

³⁸- نبيل ونوغي، علاء الدين يوسف، المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية وتفعيل التنمية المحلية (الجزائر أنموذجا)، محلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06/العدد الأول، ص 405.

³⁹- انظر إلى نص المادة الثانية من قانون البلدية رقم 10 - 11 الصادر سنة 2011 التي تعتبر أن: "البلدية هي القاعدة الإقليمية لامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"

تنموية وبدائل جديرة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ يمكن على سبيل الاختيار والضرورة الاستعانة بممثلي الجمعيات المحلية المعتمدة قانوناً.⁴⁰

الخاتمة:

لقد ظهرت العديد من المتغيرات التي تكاملت فيما بينها وأبرزت أهمية وضرورة تبني فلسفة الحكم الراشد، مع الحاجة والحرص على تطبيق المعايير الخاصة به، فقد بادرت معظم الدول النامية في الجهود التنموية على المستوى الوطني إلا أنها أفرزت العديد من الإخفاقات .

وذلك راجع إلى الدور الكبير الذي منح للقطاع العام ما دفع بالعديد من الدول إلى إعادة النظر في دور القطاع العام وإعطاء الفواعل الأخرى على غرار القطاع الخاص والمجتمع المدني الفرصة لدعم عملية التنمية المحلية كتفعيل آليات المشاركة الشعبية وممارسة المواطنين الرقابة على الأجهزة الحكومية من خلال إشراكهم في مختلف الأنشطة وتعاونهم مع الهيئات المحلية وذلك بغية تحقيق التنمية المحلية.

وإذا كانت جهود السلطات المركزية تمثل عاملاً مهماً لتحقيق تحسين مستوى معيشة الأفراد ، فإن التعاون الفعال بين جهود القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وجهود السلطات العمومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً من منظور تحسين نوعية الحياة، ضمن منظومة شاملة ومتكاملة لا تقل أهمية عن ذلك.

ونظراً لاتساع المتطلبات التنموية للمجتمع أدى ذلك إلى بروز دور العمل التطوعي لمساعدة الحكومات على المستوى المحلي وذلك لعدم قدرة الحكومات على توفير احتياجات أفرادها، لذلك كان لابد من التعاون بين الأطراف المختلفة في الدولة لتلبية الاحتياجات الأفراد.

ومع عدم تحقيق هذه الفواعل خاصة الدولة ما هو متوقع منها وانتشار الفساد وسوء التسيير كان من الضروري البحث عن آليات أخرى لتطوير الإدارة ومواجهة الفساد

وفي إطار ما سبق تقديمه فقد توصلت الدراسة إلى :

-إن الاستجابة للمتطلبات التنموية المحلية يستدعي إشراك كافة فواعل الحكم الراشد فإحداث التوازن بين الفواعل الثلاثة قصد تحقيق تنمية شاملة.

- ينبغي على الدولة إعادة النظر في المنظومة الاقتصادية المعتمدة على إيرادات النفط

⁴⁰ - انظر نص المادة 13 من قانون البلدية لسنة 2011 .

- ضرورة إعطاء مكانة للقطاع الخاص وعدم إبعاده عن دائرة التنمية باعتباره شريكا مهما في عملية بناء الاقتصاد ودفع عجلة التنمية من خلال القضاء على العديد من المشاكل كالبطالة
- وعلى المستوى الاجتماعي تقوية منظمات المجتمع المدني وإسهاماتها في رسم البرامج التنموية
- العمل على إيجاد منظومة قانونية مستقرة تحدد الحدود بين الفواعل الثلاثة مع التركيز على الدور المحوري للدولة في ظل معايير الحكم الراشد من الشفافية والمساءلة والمراقبة .